

## محاضرات في تاريخ لغة العرب

٣

### ٦ - الاشتراك

\*\*\*\*\*

من الألفاظ ما هو موضوع بإزاء معنى واحد مثل بغداد لهذه المدينة . ومنها ما يدل على أكثر من معنى . وهذا إما أن يكون في الأصل موضوعاً للمعنى واحد ثم استعمل في غيره لعلاقة بين المعنيين مع قرينة تمتنع من إرادة المعنى الأصلي . كلفظ الوطيس فإنه موضوع في الأصل للتنوير . ويطلق على شدة بأس الحرب لما بينهما من المناسبة الظاهرة فيقال حمي الوطيس ، أو حمي وطيس الحرب . وهو في المعنى الأول حقيقة وفي الثاني مجاز . وقد يشتهر اللفظ في معناه الجازي بحيث يتبادر إلى الذهن بمجرد إطلاقه مجرداً عن القرائن . فإن كان الاشتهار عند أهل الشرع سمي حقيقة شرعية ، أو منقولاً شرعياً ؛ مثل الصلاة ، والزكاة ، والوضوء ، والتيمم . وإن كان الاشتهار عند أهل العلوم سمي حقيقة اصطلاحية ، أو منقولاً اصطلاحياً ، كالضرب ، والطرح ، والقائمة ، والحادة ، عند الرياضيين . والتميز ، والمبتدأ ، والخبر ، والضممة ، والفتحة ، والكسرة ، والسكون ، عند علماء العربية . وإن كان الاشتهار في العرف العام سمي حقيقة عرفية أو منقولاً عرفياً ، كالحيوان للمهيممة خاصة ، مع أنه في الأصل أعم من البهائم وغيرها . وأما أن يكون اللفظ في الأصل موضوعاً لكل واحد من تلك المعاني بوضع مستقل ، فهو المشترك . فالمشترك إذئذ : هو اللفظ الموضوع لمعنيين فأكثر بأوضاع متعددة ، كلفظ الخال ، فإنه موضوع لأخي الأم وللشامة وللشباب .

٦

وأمثلة المشترك كثيرة جداً فقد ذكروا لبعض الألفاظ معنيين مثل : العم ، لأخي  
الأب ، وللجمع الكثير ، وذكروا لبعضها ثلاثة معان ، مثل : النوى لمعناه المعروف  
وللنية ، وللبعد . ولبعضها أربعة معان مثل : الروبة — من غير همز — نخيرة اللبن ،  
وجام ماء الفحل ، وما يلزم به المرء من الأعمال ، وقطعة من الليل . وذكروا لبعض  
الألفاظ خمسة معان ، إلى العشرة ، بل إلى العشرات . مثل الخال والعين حتى ان  
كثيراً من الشعراء نظموا القصائد الخاليات ، أو العينيات . بأن جعلوا قوافيها لفظ الخال  
أو العين من أول القصيدة إلى آخرها .

وأنكر بعضهم ورود المشترك في اللغة ، قائلاً : إن اللغة انما وضعت للإبانة عن  
المعاني ، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين فأكثر لما كان ذلك ابانة بل  
تعمية وتغطية .

ولا شك في ورود المشترك واما ما ذكره المعترض فلا يخرج عن كونه عيباً من  
عيوب المشترك وهنة من جنواته . ولكن لا يلزم من كون الشيء معيباً ان يكون مفقوداً  
فلو هب اعصار مثلاً فأهلك الزرع والضرع ، فهل يجعل بنا أن ننكر وجود الإعصار  
لأنه مضر في ذاته ؟ هذا ما لا يقوله عاقل .

على أن وقوع المشترك يكاد ان يكون طبيعياً في اللغة وذلك لأن الألفاظ مركبة  
من الحروف وهي محدودة والمعاني كثيرة ، ولا تزال تتجدد ولا تنتهي . فالانقياد في  
استعمال الألفاظ بقضي يجعل اللفظ موضوعاً بإزاء أكثر من معنى ، والتمييز يكون  
بالقرائن الحالية أو المقالية . فمن قال مثلاً في خد فلان خال ، لا يشبه بأنه الشامة ،  
وإذا أشار الى رجل قال هذا خالي . فلا تشك بأنه أخو أمه .

وأسباب الاشتراك كثيرة : منها اختلاف الوضع باختلاف الواضعين ، كما  
يضع بعض الناس لفظاً بإزاء معنى ، ثم يضعه الآخرون بإزاء معنى آخر ، ويشتهر  
ذلك اللفظ بذنبك المعنيين عند كلا القبيلين . ثم يتناول الأزمات ينسب اختلاف  
الواضعين . ومنها كثرة استعمال المجاز حتى يشتهر ويصبح كأنه حقيقة ، فيظن من لا يعلم  
الأصل أن اللفظ في الأصل كان موضوعاً بإزاء المعنيين مع أنه كان حقيقة في أحدهما  
ومجازاً في الآخر ، مثل العين لربيثة القوم ، فإنه في الأصل مجاز من إطلاق الجزء

وارادة الكل ، ولكنه اشتهر في الاستعمال ، حتى اصبح اللغويون يعدونه في جملة معاني العين المشتركة ؛ وعلى ذلك كثير من الالفاظ التي تعد اليوم في زمرة المشترك ، وهو في الاصل حقيقة ومجاز . وهذا هو السر في توهم بعض الناس لهذا العهد بأن عرب الجاهلية نقلت من استعمال المجاز في شعرها ونثرها . والواقع ان اولئك العرب كغيرهم كانوا يكثر من استعمال المجاز ، ولكنه لما اشتهرت تلك المعاني المجازية وتناول عليها العدر ، أصبحت تراءى لنا اليوم كأنها حقائق . فإن اعوزتك الأمثلة الكثيرة في هذا الشأن فارجع إلى معاجم اللغة ودواوين الأدب تجد الشيء الكثير من طلبتك .  
وعليك بأساس البلاغة للزمخشري فإنه أعذب مورد في هذا الباب .

## ٧ - الأضداد

قد يدل اللفظ المشترك على معنيين فأكثر يمكن اجتماعهما في شيء واحد وقد لا يمكن هذا الاجتماع فيدل اللفظ الواحد على الشيء وعلى ضده كالجوف للأسود ، والأبيض . ويطلق عليه أهل اللغة اسم الضد . ويقال فيه ما قيل في المشترك من ورود وعدمه ، وأسباب ذلك لأنه فرع من فروع لا يختلف عنه إلا من جهة انه يدل على الشيء وضده فقط ، وأمثله كثيرة . وقد افرد جماعة بالتأليف منهم المبرد في كتاب ما انفق لفظه واختلف معناه ، ومنهم التوزي ، ومنهم أبو البركات ابن الأنباري ، وابن الدهان ، والصغاني ، ومنهم أبو بكر بن الأنباري وكتابه مطبوع متداول وقد ذكر في صدره السر في ورود اسماء الأضداد في اللغة فارجع إليه ان شئت .

## ٨ - المجاز

لا يختلف اثنان بأن المجاز من اهم عوامل التوسع في مناجي الاستعمال اللغوي . فاذا اشتريت فرساً وقلت : اشتريت بجرأ - مثلاً - أي انه ينصب في الجري انصباب ماء البحر ، تكون كأنك قد زدت في اسماء الخيل لفظاً كما انك زدت في مدلول لفظة ( بحر ) معنى جديداً وهو الفرس القوي السريع الجري .

ومثل هذا اطلاق الرحمة على الجنة في قوله تعالى (ففي رحمة الله هم خالدون) فانك قد زدت في اسماء المكان لفظاً كما انك زدت في مدلول الرحمة معنى جديداً .  
وقد علمنا في باب الترادف أن كثيراً من المجازات تصبح - بسبب كثرة الاستعمال - حقائق .

وإذا انت تأملت المستعمل من الكلام تجد للمجاز فيه حظاً ليس بالقليل ، حتى ذهب ابو الفتح ابن جني ومن تبعه الى ان اكثر اللغة من هذا القبيل . وقد عقد لذلك باباً في كتاب الخصائص اورد فيه الكثير من الأمثلة ودعم مدعاه بالمعقول من الأدلة . ويعتقد ابو الفتح ان المجاز انما يقع و يعدل اليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه . فاستعمال البحر في الفرس مثلاً فيه اتساع كما ذكرنا وفيه تشبيه لأن جريه يجري في الكثرة مجرى ماء البحر . وفيه توكيد لانه شبه العرض وهو الجري بالجوهر وهو البحر ، والجوهر اثبت في النفوس من العرض ، والمجاز زيادة على كونه عاملاً من عوامل اتساع اللغة ، هو حلية من انخر حلاها تزينت به بعد ان ضرب العرب في النهضة الاجتماعية بسهم .

والحق ان المجاز ثالث ثلاثة في توسيع رقعة اللغة فكان عمدة القوم في بادى الامر على الارتجال ثم لما توفر لديهم طائفة من الالفاظ المرتجلة ركنوا الى الاخذ بالاشتقاق والتوسل بأساليبه المختلفة ، وعندما يعوزهم الاشتقاق يعتمدون الى استعمال المجاز . ويقارب هذه العوامل الثلاثة في خدمة التوسيع ، التعريب ، والكنابة ، اخت المجاز ، يقال فيها ما قيل فيه ، فلا حاجة الى التكرار .

طه الراوي

« للبحث صلة »

